رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب

أ.م.د.نضال شاكر الهاشم
كلية الإدارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

المقدمة

في اطار التغيرات التي يشهدها العالم وتأثيرها بشكل او بآخر على أقتصادنا من خلال التعامل مع المعطيات الجديدة المتمثله في العولمه الاقتصاديه والاتفاقيات المنظمه للتجارة الخارجية فقد اصبح من الضروري ان تأخذ استراتيجية التنمية الاقتصاديه بعين الاعتبار والانفتاح على العالم الخارجي وانتهاج سياسات وأساليب مناسبه تؤدي الى استمرار العمليه الانتاجي ، والرفع من جودة الإنتاج ، وتأهيل الكوادر الوطنيه ، وتوفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ مشروعات جديدة . وعليه فانه من أهم السياسات والأساليب التي يتضمنها الإطار العام لخطة التنمية القادمة هو. "إعادة الهيكلة الاقتصادية والتمويلية وتهيئة المناخ الاقتصادي المواكب للاسلوب الجديد في عمليه التنميه الاقتصاديه وذلك من خلال القيام بمشاريع أقتصاديه في كافة المجالات صناعية، زراعيه خدميه سياحيه .....الخ بمشاركة أجنبية او عربية بالإضافة الى التشغيل المشترك لبعض المصانع او المشاريع القائمة فعلاً.

ولعل ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي شهد قدرا ملحوظاً من الآراء الاقتصاديه المتفاوته حول الدور الذي يمكن ان تلعيه في تأثيرها على التنميه الاقتصادية فمن انعدام الثقه فيما يمكن ان تمثله تلك الاستثمارات في الستينات والسبعينات الى تبنيها كلياً خلال العقدين اللذان انقضيا منذ القرن الماضي ، حيث شهد العالم النامي زيادة في نصيب الاستثمارات الأجنبية من إجمالي صافي التدفقات من 5.3% عام 1980 الى اكثر من 60% في عام 2000 . حيث ذهبت العديد من الدول الى تبني مجموعة من التدابير التحفيزيه ترمي الى دعم الاستثمارات الأجنبية إيماناً منها بما تجلبة من فوائد جانبيه فضلاً عن اسهامها في تراكم راس المال الا ان تبني هذه الاستثمارات لايعني ان يتم بدون سياسة معينه.

ويعتبر الاقتصاد العراقي من الاسواق الواعدة في مجال الاستثمار وذلك في ظل وفرة المواد الخام والايدي العاملة الماهرة ، وتوفر عدد من المصانع القائمه للمشاركه في تشغيلها

وخاصة في مجال الصناعات التمويلية . ولغرض دعم التوجه نحو استضافة رؤوس الأموال العربية والاجنبيه يجب توفر المناخ الاستثماري الملائم لجذب هذه الأموال الى الداخل .

ستتضمن هذه الورقه :-

اولاً : ماهية المناخ الاستثماري

ثانياً : الاضافات المناسبة لقانون الاستثمار

ثالثاً : واقع الاستثمار الاجنبي في العراق

رابعاً : تجارب بعض الدول مع الاسثمار

خامسا: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - المناخ الاستثماري

يعرف المناخ الاستثماري على انه مجموعه القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماره الى بلد دون اخر (النجار 1992) وحسب تعريف المؤسسه العربية لضمان الاستثمار ((هو مجمل الاوضاع الاقتصاديه والقانونيه والسياسيه التي تكون البيئه التي يتم فيها الاستثمار)) ولا يقف المناخ الاستثماري عند الحدود الاقتصاديه بل يتجاوز ذلك الى الظروف السياسيه والاجتماعية والقانونيه والمؤسسيه السائده في البلد المعني حيث تتسم هذه العوامل والظروف بالتغير المستمر والتداخل الكبير وتشكل وحدة واحدة لايمكن التغاضي عنها أو التقليل من شأنها في التأثير على مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للاقطار المضيفه .

فعلى العراق ان يوجه اهتمامه لخلق مناخ حاضن وجاذب للاستثمار بجميع اشكاله (المحلي ، العربي ، الاجنبي) على السواء من خلال التركيز على السياسات والتشريعات الموجه لتشجيع الاستثمار المباشر بالنظر الى طبيعة الاحتياجات التنمويه للدولة وذلك عن طريق طرح مشاريع جديدة لغرض الاستثمار فيها بالاضافة الى اعتمادة لقانون مشجع نسبياً للاستثمار من خلال تقديم العديد من الحوافز وبعض الاعفاءات للمستثمر المحلي والاجنبي وهو الامر الذي من شأنه ان يساعد على بلورة ذلك التوجه الى واقع ملموس في المستقبل

تأسيساً على ماتقدم يمكن تقسيم مكونات المناخ الاستثماري الى :-

١.الاطار الاقتصادي ٢.الاطار السياسي ٣. الاطارالقانوني

وسوف نتناول كل اطار بشيء من التفصيل:

١. الإطار الاقتصادي

ويتمثل هذا الإطار بالبنى والأوضاع الاقتصاديه السائدة في القطر و فاق تطورها في المستقبل وتبعاً لذلك فان مدى توفر البنى التحتية الاساسيه كالطرق ووسائل الاتصال

المتطورة والخدمات الصحيه والتعليميه وشبكات الماء والكهرباء وغير ذلك من الخدمات والمرافق الصحيه كل ذلك لابد وان يلعب دورا مهما ومؤثر ليس فقط في تحديد الحجوم الاستثمارية المستقطبه على صعيد الاقتصادات المضيفه بل وفي توزيعها بين القطاعات المختلفة داخل تلك الاقتصادات كذلك يتأثر المناخ الاستثماري على وجه الخصوص في أي بلد من البلدان بالاختلالات (الماكرو أقتصاديه) وخاصة مايتعلق منها :-

١. معدل التضخم
٢. تقلبات سعر الصرف
٣. مدى تتطور الجهاز المصرفي
٤. حجم السوق وامكانات نموها المتوقعة .
٥. مدى توفر المواد الاوليه والعمالة المدربه وغير المدربه.
٦. شروط التبادل التجاري

ان وجود سياسات أقتصادية ومعايير مؤسسيه مستقرة وواضحه بشكل جوهري من شانها ان تعمل على جذب المستثمرين للاستثمار في الاقتصادات المعنيه . وما نعنية هنا بالمؤسسيه واستقرار السياسه هو (ان تدار السياسة الاقتصاديه بطريقه مدروسة ومنظمه تحكمها توجهات واستراتجيات بعيدة المدى بعيداً عن الارتجاليه والفوضويه والتخبط) تلك الصفات من شانها ان تضعف ثقة المستثمرين بتلك الاقتصادات فتجعلهم يتجاوزون المنافع والمزايا الاستثماريه المقدمة لهم من الدول المضيفه (المالكي1974) . وذلك لان الاستثمار الاجنبي يعكس التغيرات في مواقف السياسات التي تنتهجها الدول المضيفه فمثلاً بالنسبه للدول الناميه كانت الاتجاهات الاستثماريه موجه الى احلال الواردات في الخمسينات والستينات مروراً بالتنميه التي يتصدرها استغلال المواردالطبيعيه في السبعينيات والتكيف الهيكلي والتحول الى نظام السوق في الثمانيات وانتهاءاً بزيادة دور القطاع الخاص في التسعينات .

ان الجاذبيه الاقتصاديه للاستثمار الاجنبي او العربي كانت في الماضي وثيقة الصله بامتلاك موارد طبيعيه او سوق محليه كبيرة ولكن مع ا لتحول نحو عولمة الانتاج والتجارة اصبحت القدرة على المنافسة لموقع للاستثمار و التصدير العامل الرئيسي المحدد لتوفير الجاذبيه . كذلك لعبت السياسات التي تتبعها الدول الجاذبه للاستثمارات دوراً كبيراً في زيادة حجم استثماراتها . فالهند على سبيل المثال تعد ثاني اكبر البلدان الناميه بعد الصين تلقت عام 1982 قدراً من الاستثمارات الاجنبيه اكبر مما تلقته الصين من (FDI) كنسبه من أجمالي الناتج المحلي تغيرت الحالة حيث تلقت الصين عام 1996 تدفقات من (FDI) كنسبه

أجمالي الناتج المحلي 5.4% بينما تلقت الهند للعام نفسه 0.2% من اجمالي الناتج المحلي نظرا ان كلا البلدين كثير السكان ومنخفض الدخل فان هذه الفروق في السكان والدخل لا تفسر هذا التباين والذي تغيرهو موقف السياسات الصينية تجاه المستثمرين الاجانب فبعد سنوات من التنظيم المتشدد اتجاه الاستثمارات الاجنبيه شرعت الصين تدرك انه يمكن للاستثمار ان يسهم اسهاماً جيداً في تحديث اقتصادها ودمجه في الاقتصاد العالمي . وانعكس ذلك في تغيير اطار السياسيات في الهند منذ عام 1992 بدا باخذ خطوات نحو تعزيز الاقتصاد مما انعكس يشكل ايجابي على تدفقات (FDI) والتي تعتبر مؤشراً على افاق مستقبلها .

الا ان هذا لايعني ان الاستثمار يتجه فقط نحو العمالقه الاقتصاديين الذين يملكون اسواقاً محليه كبيره فقد اجتذبت بلدان من كافة الاحجام وفي مختلف مراحل التنميه استثمارات اجنبيه مباشرة بلغ اكثر من 5% من اجمالي الناتج المحلي مثل في ماليزيا وجمهورية التشيكيه وبولندا والقاسم المشترك بين هذه البلدان هو اطار السياسات المتطورة الذي اجتذب المستثمرين الاجانب وعليه فان على السياسه الاقتصاديه العراقية ان تسعى الى تطبيق برامج تقوم على ثلاثة محاور :-

المحور الأول:-

هو اجراء تغيرات في السياسات والتشريعات الاقتصاديه لجعلها اكثر مرونه وجاذبيه مع تهيئة البيئه الاقتصاديه الملائمة للاستثمار عن طريق :-

١. تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الدينار العراقي .
٢. الحد من معدلات التضخم والحفاظ على معدلات نمو معتدلة لان معدل التضخم يوثر بشكل مباشر على سياسات التسعير وحجم الارباح وحركة راس المال مثلما يؤثر على تكاليف الانتاج ومدى ربحية السوق وعلى المناخ الاستثماري .
٣. تنمية وتشجيع الصادرات الوطنيه .
٤. اعادة تنظيم الجهاز المصرفي بما يتواءم مع الاوضاع الاقتصاديه المحليه والخارجيه
٥. العمل على ضبط العجز في الموازنه العامة والتخفيف من حدة المديونيه الخارجيه
٦. تطوير البنيه التحتيه والمرافق الحيويه في الاقتصاد العراقي .

المحور الثاني:-

إيجاد حوافز جديده او تطوير الحوافز القائمه لتتناسب مع احتياجات ومتطلبات المستثمرين .

المحور الثالث :-

فيتمثل في تنفيذ حملات ترويجية للتعريف بمزايا وجاذبية الاستثمار في البلد المضيف ((العراق)) ولعل هذا المحور اخذ بالاتساع في الفترة الأخيرة من خلال اقامة المعارض والمؤتمرات التي انعقدت في السنتين الماضيتين واخرهم ((مؤتمر اعادة الاعمار في الاردن)) كذلك يجب ان لاتنتهي برامج ترويج الاستثمارات بصدور الموافقة للمستثمر الاجنبي على الاستثمار اذ يتعين ان تكون العملية متصله حتى لايضر بالسمعه الاستثماريه للدولة. اذ حدث ان في دول مختلفه ان احجم المستثمرون من تنفيذ المشاريع رغم حصولهم على موافقات رسميه بسبب شعورهم بان هناك انحساراً في درجة اهتمام الجهات المعنيه.

وعموماً فان الفرص الاستثماريه المتاحة لدينا ستبقى غير معروفه مالم يتم الاعلان عنها والتعريف بها .

ان دمج هذه المحاور الثلاثة يمكن ان يبلور الخطة السياسة ألاقتصاديه اتجاه الاستثمارات الخارجية .

٢.الإطار السياسي

تعتبر العوامل السياسيه واحده من اكثر العوامل اهميه وحضورا في اتخاذ مختلف القرارات الاستثماريه الخاصة بل والعامة في مختلف الاحيان نظراً لما تتمتع به من دور هام في قائمه العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية في أي قطر من الاقطار . لان المستثمر لابد وان يأخذ بنظر الاعتبار جمله المخاطر الغير اقتصاديه التي من المحتمل ان يتعرض لها مثل التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال تملك القطاع العام لمعظم المشروعات والفعاليات الاقتصادية من جهة ومنافسة هذه المشروعات المدعومة من قبل الحكومة للقطاع الخاص وبالتالي التأثير السلبي على الموارد والامكانات المتاحة وحجم وامكانات نمو هذا القطاع من جهة اخرى بالاضافة الى مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وقوة المعارضة الوطنية وطبيعتها ان وجدت وطبيعة

التغيرات السياسية المحتمل حدوثها في المستقبل.واخيراً الظروف الاقليمية والعالمية ذات التأثير على مجمل الاحداث في القطر المعني، أي باختصار ان أي قطر لن يتمكن على الاطلاق من الفوز بثقة المستثمرين الاجانب الا اذا اتسم نظامة السياسي بالاستقرار حاضراً ومستقبلاً وتلاشت مخاطره غير الاقتصادية الى ادنى حد ممكن، وبخلاف ذلك فمهما تكون الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية فانها لا تدفع المستثمرين للقدوم الى بلد يعاني من عدم الامان وذلك بسبب ارتباط ثقة المستثمرين بعلاقة داليه مع استقرار الحكومة واستقرار سياستها (المالكي 1974) وافضل مثال على لذلك هو ما يعاني منه الاقتصاد العربي والذي يعتبر من اكثر الدول في العالم طارداً ليس فقط بالنسبة للاستثمارات الاجنبية وانما بشكل اكبر للاستثمارات العربية فوقفاً لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية في تقريرها الصادر عام(2000) بلغ اعلى معدل للتدفق الاستثماري الاجنبي المباشر في الدول العربية هو (9.5) مليار دولار أي ① بنسبة لا تتجاوز 1% بالنسبة لمجمل الاستثمارات العالمية معظمها في مجال النفط حيث قدرت اجمالي الاستثمارات الاجنبية بـ(865) مليار دولار وبنسبة 4.2% من جملة الاستثمارات العالمية في الدول النامية والبالغة(207) مليار دولار، بينما استقطبت الصين وحدها في العام نفسه حوالي (70) مليار دولار.

② بالمقابل بلغت الاستثمارات العربية في الخارج وحسب تقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تتراوح بين(800-1000) مليار دولار أي اكثر من جملة الاستثمارات الاجنبية العالمية.

③ وفي دراسة قام بها البنك الدولي شملت (400) شركة من (21) دولة متقدمة حول الاستثمار في الدول النامية تبين ان (61%) من المستثمرين الاجانب يعتبرون ان المخاطرة النابعة عن اسباب سياسية تلعب دوراً هاماً في قرارات الاستثمار في البلدان النامية(1982 – ENEBRT).

ان هذه الامثلة توضح لنا اهمية الوضع السياسي واستقراره في جذب الاستثمارات الخارجية.

①المعرفة – ملفات خاصة٢٠٠٢-الاستثمارات العربية في الخارج.
②شبكة الصين
③مصدر سابق –المعرفة-ملفات خاصة٢٠٠٢

٣.الإطار القانوني

ان وجود اطار قانوني يرسي الاسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي عامة والحركة الاستثمارية خاصة بشكل يتفق مع تحقيق اهداف التنمية والرخاء في شتى الميادين والقطاعات الاقتصادية وعلى ان يبتعد عن التناقض والتعقيد فيما يخص أي من الاجراءات او التطبيقات العملية لتلك القوانين على ارض الواقع وذلك من خلال التعامل مع مجمل القوانين المكونة للاطار القانوني وفق رؤيا ومنظار شموليين وهذا ما يحاول الاقتصاد العربي بلوغه حيث لايزال يعي في حالة من افتقاد الاستقرار التشريعي والذي يعتبر من اهم الاسباب الطاردة للاستثمارات حيث يعي العالم العربي في معظمه حالة من التخبط التشريعي وعدم ثبات القوانينحالكمة للعملية الاستثمارية مما يجعل رأس المال غير من فيضطر للبحث عن الامان والاستقرار التشريعي في اماكن اخرى بالاضافة الى وجود قوانين في بعض الدول العربية تحد من حرية نقل ارباح المستثمر ناهيك عن البيروقراطية والروتين الخانق الذي يعانيه المستثمر فمثلاً اذا منحت احدى الدول على سبيل المثال اعفاءً ضريبياً مدته (5) سنوات على المشاريع الاستثمارية فان المستثمر يقضي من هذه المدة

(3 سنوات) على الاقل لاستخراج التصاريح والاذونات المطلوبة لتنفيذ الموضوع.

لذلك فان الاطار القانوني لجذب الاستثمارات يجب ان يتسم بالتطور والمرونة التامة في الظروف المستجدة والاحتياجات المتنامية للافراد والمؤسسات الوطنية بالاضافة الى اتسامه بالشفافية ووضوح الرؤيا والمقصود بالشفافية هنا هو الشعور بان التنافس الشريف ونظافة الاجراءات وعدم اللجوء الى التحايل والرشوة واستغلال النفوذ هو السبيل لخروج المشروع الاستثماري الى الوجود، اما وضوح الرؤيا فيتمثل في ان تحدد الحكومات اهدافها وتعيد ترتيب اولوياتها بالنسبة للمشروعات التي نريد تشجيعها لخدمة خطط التنمية لديها، وان تتسم قراراتها على مختلف المستويات بدقه الصياغة والوضوح ليسهل تنفيذها.

ثانياً: مقترح لقانون تشجيع الاستثمار

ان التعامل مع الاستثمارات الاجنبية الوافدة يجب ان يكون بحذر ومؤطر ضمن قانون يتضمن تعليمات خاصة بالاستثمارات الاجنبية والذي يضم المزايا والضمانات التي يمنحها البلد المضيف بموجب هذا القانون للمستثمرين . صحيح ان سلطة الائتلاف المؤقتة اصدرت قرار للاستثمار الاجنبي المرقم(15) والموقع من قبل السلطة وقد جاء القرار يتضمن حقوق المستثمر الاجنبي في 12 قسم من اقسامه البالغة (16) قسم ، الا ان هذا القرار جاء في ظروف غير مناسبة من حيث التوقيت والاوضاع السياسية والاقتصادية الذي يمر بها البلد، لذلك ممكن ان نقترح مجموعة من النقاط التي من الممكن ان يتضمنها قرار الاستثمار الاجبني في العراق:

١. ان الهدف من هذا القانون هو تشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية لاقامة مشروعات استثمارية في اطار السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف الى:-

أ. المساهمة في تطوير المنتجات الوطنية بما يساعد على دخولها للاسواق العالمية.

ب. تنويع مصادر الدخل.

جـ. بناء العناصر العراقية الفنية.

د. تحقيق التنمية المكانية.

٢. يجب ان يتضمن القانون مادة او فقرة خاصة بنقل التكنولوجيا مع ادخال مصطلح (اكتساب التكنولوجيا) والتي نقصد به نقل وتوطين ثم توليد التكنولوجيا محلياً ، ويتم هذا عن طريق التفاعل بين الشركات الاجنبية المنشأ وفق ليه الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI) والشركات الوطنية الخاصة بنقل التكنولوجيا عبر الاقنيه التالي:- ①

ا- حلقات الربط الخلفية او الامامية عن طريق قيام الشركات الاجنبية بدعم الشركات المحلية التي تصنع لها المرحلة الاخيرة من منتجاتها في رفع الجودة ورفع مواصفات الخدمات لديها.

ب- نقل التكنولوجيا بالاقتداء(DEMONSTRATION EFFECT) ويجري هذا النقل بقيام الشركات العلمية بتقليد واعادة هندسة التكنولوجيات الجديدة وعن طريق اقتباس طرق ادارة الانتاج وطرق التسويق الجديدة ذات المردودية الاعلى.

① وثيقة الكترونية – قضايا هامة واليات للنقا داخلي للتكنولوجيا ولتوظيفها في الوطن العربي.

ج- نقل التكنولوجيا بالتنافس (COMPETITION EFFECT) ويجري ذلك عندما تشعر الشركات الوطنية بضغط المنافسة التي تقوم بها الشركات الاجنبية فتسعى الى التغلب على ذلك بنقل التكنولوجيا والادارة والتسويق بشتى الوسائل.

٣. ينظم هذا القانون استثمار راس المال الاجنبي الداخل للبلد باحد الاشكال التالي:-

أ. العملات الاجنبية القابلة للتحويل او ما يقوم مقامها والواردة للعراق عن طريق المصادر المصرفية الرسمية.

ب. الالات والمعدات والاجهزة وقطع الغيار والمواد الاولية اللازمة للمشروع الاستثماري.

جـ. وسائل النقل غير المتوفرة محلياً.

د. الجزء المعاد استثماره من ارباح عوائد المشروع.

٤. استحداث (هيئة تشجيع الاستثمار) تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتكون مرتبطة بوزارة التخطيط وتعمل الهيئة على تشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية والترويج للمشاريع الاستثمارية بمختلف الوسائل مثل دراسة مقترح الخطط المنظمة للاستثمار الاجنبي والاشراف عليها داخل البلاد من خلال:-

١. تلقي طلبات استثمار رؤوس الاموال الاجنبية وتحديد مدى استبقائها للشروط القانونية ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ورفع التوصيات بخصوص ذلك.

٢. تنفيذ حملات ترويجية للتعريف بمزايا وجاذبية الاستثمار في العراق وعرض ما ستؤول اليه سياسة الاستثمار الاجنبي من فوائد على الصعيد العام للاقتصاد.

٣. جمع ونشر المعلومات واعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بامكانيات الاستثمارية في المشروعات التي تساهم في بناء العراق.

٤. التوصية باعفاءات او تسهيلات او مزايا اخرى للمشاريع التي يستثمر فيها.

٥. دراسة تشريعات الاستمثار ومراجعتها من حين الى خر ورفع المقترحات المتعلقة بتطويرها الى الجهة المختصة.

٥.يشترط في المشروع الاستثماري ان يحقق:-

- انتاج سلع للتصدير او المساهمة في زيادة الصادرات منها او يكون من نتيجته الاستغناء عن استيراد سلع بصفه كليه او جزئية.
- توفير فرص عمل للايدي العاملة العراقية والعمل على تدريبها واكتسابها المهارات والخبرات الفني، كذلك يشترط القانون على تشغيل العمالة الوطنية.
- استخدام المواد الخام المحلية
- المساهمة في تنمية وتطوير المناطق النائية او المتخلفة أقتصادياً.

٦. يسمح بالاستثمار في المجالات التالي:-
الصناعة – السياحة – الخدمات – الزراعة – الصحة.

٧. تتمتع المشاريع المشمولة بهذا القرار بالمزايا التالية:
- اعفاء الالات والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروع من جميع الرسوم والضرائب الكمركية الضرائب الاخرى.
- اعفاء المشروع من ضرائب الدخل عن نشاطه لمدة خمس سنوات من تاريخ البدء في الانتاج او في العمل حسب طبيعة المشروع.
- تتمتع الارباح الناتجة عن نشاط المشروع بالاعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمسة سنوات اذا اعيد استثمارها في العراق.
- اعفاء السلع الموجهة للتصدير من ضريبة الانتاج .
- للمستثمر الحق في اعادة تحويل رأس المال الاجنبي الى الخارج بنفس الشكل الذي ورد به بعد انقضاء ستة اشهر من تاريخ دخوله اذا حالت صعوبات او ظروف خارجه عن ارادة المستثمرمن تنقيذ المشروع.
- للمستخدمين الاجانب العاملين في العراق الحق بتحويل نسبة من رواتبهم واية مكافات اخرى تمنح من المشروع الى الخارج.

٨. ان يأخذ القانون بنظر الاعتبار ضرورة تحديد اليات توزيع الارباح المتحققه من المشروع الممول عن طريق(FDI) بحيث تحد من امتصاصها وتحويلها الىالخارج وذلك عن طريق الزام المستثمر الاجنبي باعادة استثمار نسبة من تلك الارباح في الداخل مثلاً 5% لاغراض تطوير المشروع او بناء بعض المرافق المهمة للاقتصاد الوطني مثل الجامعات او المستشفيات.. الخ وبذلك تكون قد حققنا هدفنا في تنويع بنية الناتج القومي.

٩.يشترط القانون (فحص الحاجة الاقتصادية) للسماح بالدخول ① للاشخاص الاجانب ويعني بهذا الشرط انه يجب ان يتطلب العمل خبره او كفاءة غير متوفره لدى العراقيين او ان يكون العدد المتوفر منهم لا يفي بالحاجة.

ان هذه البنود المذكورة اعلاه ممكن ان تؤطر عمل رؤوس الاموال الاجنبية في العراق بما فيه خدمة للمستثمرين وكذلك للبلد المضيف.

والان لننتقل لواقع الاستثمار الاجنبي في العراق.

ثالثاً- واقع الاستثمار الأجنبي في العراق

ظل الاقتصاد العراقي يعاني من الاختلالات الهيكليه في مختلف القطاعات والموازين واسعار الصرف بسبب الظروف التي مرت عليه من حروب طويلة الامد انتهت بفرض حصار اقتصادي شامل منذ عام (1995) . وعلى الرغم من الاجراءات والتدابير المتنوعة التي اتخذتها الحكومه لمواجهة جوانب الخلل الا أنها لم تستطيع ان تشفي الاقتصاد العراقي من حالته المرضيه المتمثله في :

١. تسارع معدلات الاسعار .
٢. ارتفاع الضغوط التضخميه .
٣.انخفاض معدلات نمو GDP فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي باسعار 1988 تراجعاً (19435.9) مليون دينار عام 1987الى (10376.8) مليون دينار عام (1995) مع تصاعد الاسعار المستهلك من (82.4%) الى (69792.1%)وتصاعد حجم فجوة فائض الطلب الكلي من (899.9) مليون دينار الى (289707.3) مليون دينار للاعوام ذاتها . ①

وتبعاً لاستمرار وتفاقم حدة الاختلالات كان لابد من اعتماد سياسات تصحيحه تؤمن سير الاقتصاد باتجاه التوازن والاستقرار الاقتصادي وتعمل على معالجة الاختناقات الناجمه عن الظرف الاستثنائي الا وهو الحصار . فتم اصدار قوانين لتنظيم عمل السياسات الاقتصاديه ومنها تشجيع الاستثمار .

---

① وثيقة الكترونية- الاستثمار في ضوء اتفاقية التجارة الحرة.

أي ان موضوع الاستثمار الاجنبي في العراق ليس جديد كما يتصور البعض ولكنه مر بمراحل خلال عقد التسيعينات فلغرض تنشيط حركة الاستثمار لقد تم تشريع القانون رقم (25)في عام 1991 والذي هدف الى تشجيع التنميه في القطاعين الخاص والمختلط .

صحيح ان الحكومه في تلك الفتره منعت أي عراقي مغترب الذي يحمل جنسيه اجنبيه بالاستثمار داخل العراق او حتى شركه عربيه فيها مساهمة أجنبيه ولو بنسبه ضئيله الا ان بعض الشركات الاجنبيه قد اسهمت في الاستثمار العراقي من خلال التعاقد بالباطن او حتى خلال عقود ادارة محددة الاجل وقد عزز العراق بقانون رقم (64) عام (1988) الذي استهدف تشجيع وتنظيم ودعم الاستثمارات العربيه بما في ذلك تحويل (100%) من صافي الارباح المعده للتوزيع من حصة المستثمر العربي في المشروع العربي كذلك نص القانون على :-

1. **المشاركه في مجالات التنميه كافه عدا قطاع النفط .**
2. **ان لايقل رأس المال المدفوع للاستثمار العربي عن مليون دينار عراقي .**
3. **يسمح للمستثمرين العرب بامتلاك المشاريع وشراء الاراضي والمباني واستيراد كل ما يحتاجون اليه من معدات والالات والمركبات .**
4. **اعفاءات ضريبيه واسعه للمستثمرين العرب الا انه مع ذلك بقية التدفقات الاستثمارات العربيه ضئيله بسبب ظروف الحصار المفروض على العراق.**

---

①د.اكرام عبد العزيز – الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل-ص ٢٧٨ بغداد ٢٠٠٢-بيت الحكمة.

الا أنه في عام (1994) اصدر قرار رقم (23) والمتضمن ايقاف العمل بالقوانيين التي تجيز لغير العراقيين تملك او استثمار اموالهم في الشركات داخل العراق .

الا أنه مع استمرار الوضع المتردي للاقتصاد العراقي اخذت السياسة الاقتصاديه تشجع على جذب رؤوس الاموال داخل القطر للمساهمه في حركة الاصلاح المالي والاقتصادي وقد بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربيه الوافدة خلال الفترة (1985-1998) نحو (19.9)مليون دولار، بينما رصيد الاستثمارات العراقيه الصادرة للدول العربية خلال نفس الفترة (155.3) مليون دولار.

في عام (1996) اصدر قرار باستحداث منطقة حرة في ميناء الزبير كمشروع عراقي ومركز للتبادل التجاري عربيا ودولياً . ويكون بمثابة محاولة رسميه لجذب الاستثمارات

الاجنبية وقد اصدر قانون رقم (4) لعام 1998 بتقيد تعليمات الاستثمار بمختلف انواعه (صناعي ، زراعي، خدمي) بالاضافه الى صدور قرارات باعفاء مدخولات العاملين غير العراقيين في المنطقه من ضربيه الدخل مع اعفاء (50%) من مدخولات العراقيين في المناطق الحرة من ضربيه الدخل .

ان هذا القانون يعكس رغبه السياسه الاقتصادية لدفع عجلة التنميه الاقتصاديه والاجتماعية الى الامام عن طريق جذب رووس الاموال المختلفة وكذلك الاستثمارات الصناعية من الدول المتقدمه وادخال التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة وزيادة حجم العائدات وموارد النقد بالاضافه لم يشترط القانون مشاركه العراقي للأجنبي في راس المال كاساس لقبول الطلب الاستثماري واعفيت رؤوس الاموال المستثمر في المناطق الحرة (أجنبيه او عراقيه) وارباحها من ضريبة الدخل وفق قرار رقم (65) لعام (1998) ، وتوجت خطه تشجيع الاستثمار الاجنبي التدريجيه بعام 1999بصدور قرار يقضي بتشكيل الهيئه العليا للاستشارات في اطار هيئه التخطيط يرأسها رئيس هيئه التخطيط وهو بدرجة وزير مهمتهاالنظر في أي مشروع استثماري عربي او احنبي يتقدم للقطر وتقدم الهئيه ر يها في ضوء حاجة القطر للسلع التي ينتجها . بالاضافه الى استيفاء هيئه التخطيط رسماً قدرة (25 الف دينار) عند طلب تاسيس مشروع للاستثمار الاجنبي الخارجي وبنسبة 1%من راس المال المشروع عند اصدار اجازته①

① المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – مناخ الاستثمار في الدول العربية (1999) صفحة (173)

وقد قام العراق بحملات للترويج وتشجيع على الاستثمار شملت عقد مؤتمرات واقامة معارض مثل الدورات المتتاليه لمعرض بغداد الدولي والذي شاركت فيه عام (1999)

(37 دولة 950 شركه عربيه واجنبيه) . من كل السويد والفلبين ، جنوب افريقيا اضافه الى عدد من الشركات الالمانيه والبريطانيه .

١. قام العراق عام 1999 معرضا دوليا لتكنلوجيا النفط والغاز بحضور اكثر من (50) شركه عربيه واجنبيه هذا بالاضافه الى افتتاح معارض متخصصه في سوريا ولبنان والاردن .
٢. تنفيذ زيارات ترويجيه الى دول اخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في العراق وقد جاءت وفود فعلاً من سوريا ولبنان والاردن اضافه الى بعض الدول الاجنبيه .

٣. تم في اذار / 1999 اصدار النظام الداخلي للهيئة العامة للمناطق الحرة والتي تتولى إعمال تدفق طلبات الاستثمار واكمال كافة الإجراءات المتعلقه به .

اذن مما تقدم يتضح ان العراق قد اخذ خطوات في طريق تشجيع جذب راس المال الاجنبي والعربي الا انه بسبب الظروف السائدة بالبلد لم يتمكن من تحقيق ذلك وبقى الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية منذ (1985-1998) بـ [19.2] دولار، وبعد ان تغيرت الظروف واخذ العراق بسير نحو اجراءات الاصلاح الاقتصادي والذي يعني ترك ادارة النشاط الاقتصادي الى قوى السوق وتقليل التداخل الحكومي بما يكفل الكفاءة التخصصية للمجتمع كذلك ان على العراق ان يستفيد من تجارب الدول التي سبقته في هذا المجال حيث اثبتت تجربة بعض الدول النامية ان الاصلاح الاقتصادي يعتبر متغيرا ايجابيا لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان حاجتنا الملحة للاستثمارات الاجنبية هي التي تدعونا الى تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لها ذلك ان اغلب مؤسساتنا الاقتصادية الانتاجية منها والخدمية تعاني التخلف و انخفاض الانتاجية ورداء النوعية وارتفاع التكاليف وانه من الصعوبة ربما من المستحيل احيانا ان نعتمد على امكانياتنا الذاتية في معالجة هذه المشكلات وتظهر هذه المشكلات اكثر وضوحا في القطاع الحكومي لصناعتنا التحويلية التي يتسم الجزء الاكبر منها بالاداء الرديء وبعض منها عاجز عن العمل الخاسر منذ مدة وقد ضاعفت عمليات النهب والسلب لما تمتلكه بعض هذه المؤسسات من ادوات احتياطية واجهزة ومواد مختلفة من مشكلات هذه المؤسسات ① بحيث اصبحت مسالة اعادة تاهيلها مسالة غير ممكنة لو اعتمدنا على الامكانات الذاتية من هنا تظهر الحاجة للاستثمارات لانها توفر مصادر للتمويل والتكنولوجيا الحديثة اضافة الى ما يوفره من فرص كثيرة لتشغيل العراقيين وموارد مالية للدولة من جراء بيع اصول المؤسسات اوعلى شكل ضرائب وارباح التي تدفعها هذه الشركات وما يوفره من سلع وخدمات بمواصفات عالية الجودة في السوق علاوة على ان الاستثمار الاجنبي وسيلة موجه لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة كما اثبتت التجارب في الكثير من دول العالم .

رابعا : تجربة الدول النامية مع الاستثمار الوطني

للاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية تاريخ طويل وقد تذبذب بمرور الزمن مع استجابة المستثمرين للتغيرات في البيئة الاستثمارية بما فيها السياسات الحكومية اتجاه FDI الاطار الاشمل للسياسات الاقتصادية وقد تدفق (FDI) في البلدان النامية بصورة رئيسة الى الصناعات التحويلية والتجهيزية وتركز تقليديا في مجموعة من البلدان

مما يعكس من ناحية حجم اقتصاداتها ومن ناحية اخرى جاذبيتها كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر .

---

① د. عبدالامير – الاستثمار الاجنبي في العراق – مؤسسة الهدى للاعلام والثقافة والفنون صفحة (2) سنة (2005)

وقد اشارت دراسه لمؤسسة التمويل ان الاتجاهات الاخيرة نحو عولمة انماط الانتاج والاستهلاك ادت الى زيادة حاده في الاستثمار الاجنبي المباشر وفي الوقت نفسه ادى تحرير انظمة التجارة و الاستثمار الى ادخال عدد اكبر من البلدان النامية في اطار الاقتصاد المعولم واسفرهذا عن طفرة هائلة في تدفقات الاستثمار الاجنبي الى البلدات النامية حيث زادت (5) امثال بين عام (1990) وعام (1996) وتجاوزت (100) بليون دولار في عام (1996) وقد توجهت هذه الزيادة بصورة رئيسة الى (12) بلدا ناميا كبيرا مما يعكس جزئيا كبر حجم اقتصاداتنا بالاضافة الى الدور الذي لعبته السياسات في هذه الزيادة فدول شرق وجنوب شرق اسيا قد حققت نموا سنويا في تاريخها الحالي الاجمالي قارب الى 7 % وهو معدل مرتفع ويعود السبب في ذلك الى الاستثمارات الاجنبية والانجاز والتجارة الدولية .①

اما الصين وهي الدولة التي لاتزال تاخذ بالنظام الاشتراكي فانها قد توسعت بالاستفادة من مختلف نماذج الاستثمار الاجنبي حتى اصبحت تمنح بعضها الكثير من المزايا كوسيلة لاغرائها على الاستثمار فيها وتشير الدراسات الى ان السياسة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمارات الاجنبية خلال مرحلة الثمانينات والتسعينات كان لها تاثير كبير فيما حصل في الصين من تطور . ومن تجارب الدول النامية المتميزة في مجال التنمية هي التجربة الماليزية .

١- تجربة ماليزيا مع الاستثمار الاجنبي

تعتبر تجربة ماليزيا في التنمية تجربة مهمة بالنسبة للبلدان العربية باعتبارها تجربة تتم في بلد اسلامي بهدف التنمية والنهوض الاقتصادي في ظل سياسة منفتحة على العالم الخارجي وتستمد هذه التجربة خصوصيتها من انها محاولة جريئة للدخول في دائرة العولمة

مع الحفاظ على درجة كبيرة من هام الوطنية الاقتصادية ولقد نجحت تلك المحاولة في التطبيق حيث ركزت هذه التجربة منذ (1981) على ثالوث(النموالتحديث التصنيع) ② وهذه هي اهداف عملية التنمية الوطنية في كل بلد وكذلك التركيز على مفهوم ماليزيا.

---

①د.عبد الامير العبود –مصدر سابق.

② مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت -٢٠٠٠ ص (٤٠).

كشراكة أي المزاوجة بين القطاع العام والقطاع الخاص من ناحية وبين الفئات المختلفة التي تشكل المجتمع من ناحية اخرى .

لقد تعاملت الحكومة الماليزية مع (FDI) بحذر خلال الفترة الممتدة بين منتصف الستينيات ومنتصف الثمانينات ورغم ذلك كانت نسبة (FDI) الى جملة الاستثمارات في ماليزيا بين 17% الى 30% في المتوسط خلال هذه الفترة . وبدا منذ فترة منتصف الثمانينات (1986) أي منذ دخول ماليزيا مرحلة التحرير الاقتصادي ومع مرحلة الاستثمارات اليابانية الواسعة ارتفعت نسبة (FDI) الى جملة الاستثمارات في ماليزيا الى 52% ولقد كانت للسياسات التي تبعتها الحكومة في تلك الفترة الاثر في تشجيع دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى ماليزيا حيث بدءا من منتصف الثمانينات :

اعلنت الحكومة بانها لن تضع سقوف عليا على حقوق الملكية لراس المال الاجنبي

انها سوف تعفي أي مستثمر أجنبي من اية سقف على الملكية في حالة اذا زادت نسبة الصادرات على 80% من الانتاج او في حالة اذا زاد عدد العمال الذين يعملون اوقاتا كاملة على (350) عاملا.

سمحت الحكومة الماليزية بملكية اجنبي كاملة (100%) للشركات التي تحقق الشرط اعلاه .

منحت الحكومة تسهيلات للشركات التي تقدم طلبات لغرض الاستثمار في داخل ماليزيا للفترة من (1986-1990) لكن وفقا للضوابط التالية :

ان لاتتنافس السلع محليا التي تشبع حاجات السوق المحلية.

ان تصدر الشركة 50% على الاقل من جملة ما ينتجه .

ج - بالنسبة للشركات الاجنبية التي يصل راسمالها 2 مليون دولار يمكن ان تستقدم (5) اجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة .

ان رؤوس الاموال التي تدفقت الى ماليزيا اخذت شكل استثمارات المحفظة المالية للاستفادة من ارتفاع اسعار الفائدة بالاضافة الى التوقعات الخاصة باحتمالات ارتفاع سعر الصرف للعملة.

استطاعت ماليزيا ان تحقق الاطر المكونة للمناخ الاستثماري الجاذب من سياسة اقتصادية معتدلة ووضع سياسي مستقر بالاضافة الى الاطار القانوني المتمثل بالاجراءات والتشريعات التي تشجع على الاستثمار وتزيد من نصيبها من FDI

٢-الصين واستيراتيجية السير على الساقين

تميز الانتقال الصيني الى اقتصاد السوق بنهجه التدريجي او التطوري في الاصلاح الاقتصادي على عكس استراتيجية الانتقال السريع (استراتيجية الصدمات الكهربائية التي طبقت في دول اوربا الشرقية مثل بولندا و روسيا والجيك) وفي غمار عملية الاندماج الصيني التدريجي في الاقتصاد العالمي لعبت مجتمعات الاعمال الصينية في شرق وجنوب شرق اسيا بما في ذلك تايوان دورا رئيسيا في هذا المجال فهونغ كونغ ظلت المصدر الرئيس بتدفقات (FDI) في الصين ففي عام (1992) كان نحو 70% من تدفقات (FDI) مصدرها هونغ كونغ حيث اصبحت بذلك تايوان ثاني اكبر مصدر للاستثمارات حيث يلغت 9.5 % من الاجمالي عام 1992 بالمقابل فقد انخفضت نسبة الاستثمارات الاجنبية من دول المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيث هبطت من 38% عام (1986) الى 15% بحذر خلال الفترة الممتدة بين منتصف الستينيات ومنتصف الثمانينيات ورغم ذلك كانت نسبة (FDI) الى جملة الاستثمارات في ماليزيا الى 52% .

منحت الحكومة تسهيلات للشركات التي تقدم طلبات لغرض الاستثمار في داخل ماليزيا للفترة من (1986-1990) للتحرر من القيود المفروضة على حصة الشريك الاجنبي .

عام 1992 على الرغم من تلك البلدان قد ضاعفت من FDI في الصين بالقيم المطلقة من خلال الفترة نفسها والذي يعتبر نقطة تحول في سياسة الصين اتجاه الاستثمارات الاجنبية هو التشريع الخاص لتشجيع الاستثمارات الذي يتضمن (22مادة) حيث ميزت السلطات بموجبه بين انماط مختلفة للاستثمارات مثل ① :

١.الشركات التصديرية وشركات التقانة المتقدمة بحيث منحها حوافز وامتيازات خاصة وكذلك تشجيعها عن طريق ازالة العقبات امام المستثمرين.

٢.تقديم إعفاءات ضريبية اضافية وامتيازات في الحصول على المدخولات اللازمة.

بالاضافة الى ان القانون وضع قواعد لتاسيس المشروعات المشتركة(الصينية-الأجنبية التعاقدية)

① مركز دراسات الوحده العربية – مصدر سابق

في عام 1988 وفي نفس السنة تمت مراجعة الدستورالصيني من اجل السماح للمستثمرين في تاجير الاراضي للمشروعات الاجنبية وفي ايار / 1995 تم تشريح قوانين تحرير القيود المفروضة على استخدام الأراضي بواسطة المستثمرين الاجانب وكذلك اصدرت قرار بالسماح ان يكون رئيس الشركة شخصا اجنبيا ولقد قدمت الصين العديد من الحوافز المالية والاعفاءات الضريبية التي تعتبر الاكثر اهمية للمستثمرين ومن هذه الحوافز انه سمحت للمشاريع التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة بـ (3 سنوات) يتم السماح لها بدفع الضرائب عند معدل 1 % وكذلك المشروع الذي يصدر 70 % من انتاجه.

ان هذه التشريعات جعلت من الصين ان تحتل المكانة الاولى من بين مجموع البلدان النامية من حيث تلقيها للاستثمارات الاجنبية حيث بلغت عام (1998) بنحو (549) مليار دولار (منها 246 مليار دولار استثمارات قبلية ولقد كانت هذه الاستثمارات على مراحل):

ا – المرحلة الاولى من سنة 1979 - 1986

وتعد الفترة التجريبية بالنسبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة وتم خلالها تدفق نحو 6.6 مليار دولار الى الصين .

ب – المرحلة الثانية من 1986 - 1991

حيث دخلت الصين مرحلة التوسع الكبرى في مجال اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ورافق ذلك الاستكمال التدريجي للقوانين المنظمة للاستثمارات وتم خلالها تدفق نحو (16.7 مليار دولار)

ج – المرحلة الثالثة من 1992 - 1995

وهي مرحلة النمو المتسارع للاستثمارات في الصين تدفق خلالها نحو 170 مليار دولار (أي بما يعادل 70% من مجمل الاستثمارات)

د – المرحلة الرابعة 1996 - حتى الان

فلقد اتسمت تلك الفترة بالتنسيق الهيكلي لاستخدام الاستثمارات الاجنبية وتم تركيز هنا على مفهوم الكفاءة والنوعية بدلا من الحجم بالنسبة للاستثمارات الوافدة لكي يتم توظفها بكفاءة في اطار استراتيجية التنمية طويلة.

ولعل ابرز ما ميز حقبة التسعينيات عن حقبة الثمانينيات في مجال (FDI)هو تدفق الاستثمارات الضخمة وطويلة الاجل وصحيح ان واقع وطبيعة الصين جغرافيا وسكانيا وتاريخها يختلف عن بقية البلدان النامية وصحيح انها حققت معدلات نمو اقتصادي كبير .الا

اننا يجب ان نستفيد من تجربتها ومن غيرها من التجارب مايفيدنا فقط وفق الاستراتيجية ((فلتشعر بالاحجار وانت تعبر النهر)) أي ان على الحكومة ان تعمل اختيارات متعددة على نطاق ضيق ثم اذا ماتحقق النجاح في تلك الاختبارات تعمل الحكومة عندئذ على افراز التغييرات اللازمة لتعميمها على كل مجالات السياسة الاقتصادية بالاضافة الى انه يمكن حصر الاستثمارات الاجنبية في مجالات معينة مثل الصناعة والزراعة والخدمات والسياحة ..... او اعادة تشغيل بعض المصانع التي توقفت مثل معمل البتروكيميائيات في محافظة البصرة وغيرها من المعامل فاذا كانت تجربة ناجحة ممكن تطبيقها في مجالات اخرى .

اذا نستنتج مما تقدم ان اهم نقطة في جذب رؤوس الاموال الاجنبية هي التشريعات والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها هذه الدول بدون ان تفقد من خصوصيتها .

خامسا: الخاتمة والخلاصة:

في الختام اود ان اشير الى ان لغاية عقود قليلة كان ينظر للاستثمارات الاجنبية نظرة فيها الكثير من الحذر والريبة والتوجس على اساس انها تمثل في كثير من الاحيان حصان طروادة الذي تسلل من خلاله القوى الاجنبية لتمارس انشطتها (مشبوهه) او تاثيراتها ذات الطبيعية غير الوطنية وغير القومية. كان ذلك في الماضي غير ان في السنوات الاخيرة حملت افكار جديدة وتغيرت امور كثيرة واستجدت احداث . واحداث تغيرت .

النظريات والايدولوجيات وتطورت الامور في مجال الافكار والنظريات الاقتصادية بل وصلت الى التيقض تماما ففي الوقت الذي كانت فيه الاستثمارات خلال الخمسينيات والستينيات تبحث عن الميادين المناسبة التي تستثمر بها من دون ان تحظى بالترحيب الكافي من جانب البلدان النامية وتجابه بالصد والنفور غالبا.

اصبحت هذه البلدان في الوقت الحاضر هي التي تبحث عن الاستثمارات الاجنبية وتشرع لها القوانين وتمنحها التسهيلات وتقوم باصدار التعليمات التي تساعدها على ذلك وتمنحها المزيد من المغريات وتوجهها نحو الميادين التي تناسبها داخل البلد .

ووصل الامر الى الدرجة التي اصبحت فيها هذه البلدان تتنافس بشدة من اجل الحصول على الاستثمارات الاجنبية واصبحت اغلب الدول النامية بما فيها الدول العربية تصدر قوانين لتشجيع الاستثمار الاجنبي وتمنحه الامتيازات . ولم يعد ينظر للاستثمار الاجنبي على انه مباراة حاصل نتيجتها دائما صفر ونحول الخلاف بين البلد المضيف والمستعمر الاجنبي من كونه نزاعا حول من يكسب ومن يثمر الى التفاهم حول المصلحة المشتركة بينهم لان كلاهما يربح من عملية الاستثمار هذه . فالبلد المضيف هو اكبر الرابحين لان نتائج عملية الاستثمار سوف تبقى على ارضه ويسجل لصالحه من خلال ماحدثه من تطور في البيئة الاقتصادية والمهارات ورفع مستوى الحياة.

التوصيات :

١. من اجل توفير المناخ القانوني الجاذب ل (FDI)في العراق ان يعاد النظر في قوانين الشركات وقانون سوق الادارات المالية وقانون الوكالات التجارية وتعديلاتها وفتح فروع ومكاتب للشركات الاجنبية .
٢. في مجال تحقيق الفوائد من (FDI) والتقليل من الاضرار التي تواكب دخوله الى البلد ينبغي اختيار الموقع الذي يتناوله الاستثمار الاجنبي بعناية واحاطتها بالدراسة المستفيقة واستطلاع رأي المؤسسة اذا كان الامر يتعلق ببيع احدى المؤسسات او تأجيرها . وتفضيل تلك المجالات التي تحقق للاقتصاد الوطني افضل الفوائد دون المساس بسيادة الدولة على مواردها الاقتصادية.

٣. ينبغي ان تتضمن عقود الاستثمار الاجنبي التزام المستثمر الاجنبي لتشغيل وتدريب نسبة من العراقيين حسب ظروف كل مشروع ولتخصيص نسبة من الارباح لتطوير المشروع وتحديثه او قد ينبغي بعض المجالات شروط اخرى مما تقتضيه المصلحة الوطنية .

ان المشاركة الواسعة للشركات في معرض اعادة اعمار العراق المقام في العاصمة الاردنية في شهر ميسان الماضي والبلغة اكثر من 980 شركة تمثل 44 دولة تظهر الرغبة الواسعة للاستثمار في العراق رغم تدهور الوضع الامني وانعدام الامن فيه حيث تبدو هذه الشركات والمستثمرون القدر الزائد من الاهتمام لممارسة الاعمال في العراق . ما هو الا مؤشر لمستقبل الاقتصاد العراقي الجديد .

٤. على العراق ان يغير من النظرة الفلسفية اتجاه الاستثمار الاجنبي .

قياسا الى الانجازات الوطنية او الميدان الذي يجب نسمح فيه لتلك الاستثمارات بل المهم هو الاقرار بمبدا التشجيع على استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية واهميتها الحيوية في الاقتصاد العراقي الذي بدا ينطلق من جديد

٥. عندما يتطرق الحديث عن موضوع الاستثمارات الاجنبية في العراق يذهب البعض الى تكلم عن امكانيات العراق المالية وعن ثروته النفطية السائلة .

راس المال الاجنبي ليس سيولة نقدية فقط هو يشمل :-

١ – نقد تكنولوجيا حديثة التي اصبح العراق في امس الحاجة اليها

٢- الاساليب الحديثة في الادارة. وادخال تقاليد العمل الجديدة

٣- تدريب الكوادر الوطنية سواء في مجال الادارة او التكنولوجيا

٤ – تشغيل جزء من الكوادر العاملة ومشاركة العالم في النهضة التنموية وتطوير ثقافة البلاد.

المصادر :

الكتب :

١. د . اكرام عبد العزيز – الاصلاح المالي بين تدرج صندوق النقد الدولي والخيار البديل – بيت الحكمة ٢ .

٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – مناخ الاستثمار في الدول العربية (١٩٩٩) .

٣. مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ٢ .

وثائق الكترونية : مقالات :-

١. د . عبد الامير العبود – الاستثمار الاجنبي في العراق – مؤسسة الهدى للاعلام والثقافة والفنون هـ ٢ .
٢. المعرفة – ملفات خاصة ٢ – الاستثمارات العربية في الخارج .
٣. شبكة الصين .
٤. قضايا هامة واليات للنقل الداخلي للتكنولوجيا ولتوظيفها في النص العربي .
٥. استثمار في ضوء اتفاقية التجارة الحرة .

المجلات :

مجلة ابحاث اليرموك – جامعة اليرموك – الاردن ١٩٩٥ .